

الوعلان للنظر في مطالبات الأهالي ومحاسبة المقصرين في إدارة تعاونية سعد العبدالله

بحث في منطقة سعد العبدالله هو نموذج مصغر لما يحدث على أرض الكويت من انتشار للفساد وإهمال حكومي للارتقاء بمستوى الخدمات في البلاد التي أصبحت تئن تحت ركام هائل من الأزمات والمعضلات التي لا تجد حلا.

هذه الخدمات لسكان المنطقة. ودعا الوعلان الوزير محمد العفاسي بالتدخل شخصيا لحل هذه المشكلة بعد أن تأخر الحل لأكثر من ثلاث سنوات وأصبح غير محتلم، مطالبا بعدم الاكتفاء بتحويل المشكلة إلى وكيل الوزارة الذي سينتصر لموظفيه على حساب الأهالي.

وأشار النائب الوعلان إلى أن مشكلة الجمعية ليست المشكلة الوحيدة لسكان المنطقة التي يعاني أهلها من العديد من المشكلات بسبب نقص الخدمات الرئيسية رغم أن أغلب الخدمات جاهزة من حيث المباني والأجهزة للاستخدام، ولكن عدم تحرك الجهات المعنية لتدشينها سبب تأخرها عن العمل.

وأشار إلى أن المنطقة التي يفترض أن تكون نموذجية ليست بها هواتف أرضية حتى الآن، ناقص الخدمات السكن الخاصة، ناهيك بتعرض لها أهالي سعد العبدالله بسبب وجود سكراب السيارات بملاصقة السكن الخاص، ناهيك عن الإزدحام الشديد الذي تعاني منه المنطقة بسبب قلة المداخل والمخارج. ولفت الوعلان إلى أن ما

حذر النائب مبارك الوعلان وزير الشؤون الاجتماعية والعمل محمد العفاسي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل وزير الشؤون الاجتماعية والعمل دمحم العفاسي من الإصرار على بقاء مجلس إدارة جمعية سعد العبدالله قبل المفاوضات المنفذين. وختم العودة، نشدة على يد الوزير بقيادة مؤسسة المتبرول لفتح تحقيق في هذا الحادث وتلافي وقوعه مستقبلا.

وأعتبر الوعلان أن التجاوزات التي ارتكبتها مجلس الإدارة الحالي، والارتفاع في الأسعار الذي تشهده الجمعية عن زميلاتها في المناطق الأخرى هي أمور لا يمكن السكوت عنها، مثنيا في الوقت نفسه وعي أهالي المنطقة لمراقبة أداء أعمال جمعيتهم ومحاولتهم إيصال صوتهم للمسؤولين بطريقة راقية وحضارية. واستغرب النائب الوعلان من استمرار نقص الخدمات بالجمعية فلا أفرع للبنوك أو الصيدليات وانقطاع خدمة أفرع الغاز جميعها بكامل المدينة رغم مرور أكثر من ثلاث سنوات على تعيين مجلس الإدارة الحالي ووعوده المتكررة بتوفير



مبارك الوعلان

العبدالهادي يسأل وزير المواصلات عن «الكويتية»

صدر قانون بذلك، وما الإجراءات التي اتخذتها المؤسسة لمعالجة ذلك، وما أسباب عدم تنفيذ الحكم الخاصية بقراره السني عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانية مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية لسنة المالية 2009-2010، وتسجيله للعديد من الملاحظات والتي يرقى بعضها إلى مخالفة المادة 147 من الدستور والتي تقضي بعدم اجراء اي نقل بين الابواب الا بقانون، لذا يرجى افاتني بالاتي: ما الاسباب التي دعت مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الى نقل مبلغ 3,080,000 دينار من الجاب الثالث (المصرفات التشغيلية) الى الجباب الاول (المرتبات) دون وجه النائب ناجي العبدالهادي سؤالا لوزير المواصلات جاء فيه: باطلاعنا على ملاحظات ديوان الحسابية بقراره السني عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانية مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية لسنة المالية 2009-2010، وتسجيله للعديد من الملاحظات والتي يرقى بعضها إلى مخالفة المادة 147 من الدستور والتي تقضي بعدم اجراء اي نقل بين الابواب الا بقانون، لذا يرجى افاتني بالاتي: ما الاسباب التي دعت مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الى نقل مبلغ 3,080,000 دينار من الجباب الثالث (المصرفات التشغيلية) الى الجباب الاول (المرتبات) دون وجه النائب ناجي العبدالهادي



ناجي العبدالهادي

«أربعاء الأمة تكشف الذمة» في «الإرادة»

من المسؤولية الدستورية للذود عن المؤسسة التشريعية، وسعمة الكويت من الانتهاكات النيابية والديموقراطية والتحالف الوطني والتيار التقدمي على أن المسؤولية اليوم تقع على عاتق الشعب الكويتي، لإيصال رسالة واضحة تعبر عن رفضه القاطع لتلك الممارسات، التي شوهت مسيرة نصف قرن من الحياة الديموقراطية، وندست تاريخا كتبه الآباء والأجداد، ومطالبتنا بالتحقيق الجاد والمحاسبية الجادة لكل المسؤولين عن هذه الفضائح، وإقرار قوانين مكافحة الفساد وكشف الذمة المالية لقياديين الدولة من نواب ووزراء وغيرهم بلا تأخير.

اصدر تجمع نهج والمثير الديموقراطي والتحالف الوطني والتيار التقدمي بياناً حول تنظيم فعالية يوم الأربعاء المقبل جاء فيه: استكمالا للأنشطة السياسية في مواجهة قضية «الحسابات المليوننة» النيابية، وتأكيدا على تضافر الجهود الشعبية وتوافقها كنجح قوى الفساد، يعلن تجمع «نهج» والمثير الديموقراطي الكويتي والتحالف الوطني الديموقراطي والتيار التقدمي الكويتي، عن إقامة فعالية «أربعاء الأمة تكشف الذمة» في ساحة الإرادة - مقابل مجلس الأمة - مساء الأربعاء 5 أكتوبر الجاري. ويدعو المتظلمون قواعدهم وعموم الشعب الكويتي إلى الحشد والمشاركة الفاعلة في هذا النشاط، انطلاقا

مُشَرِّحُ الْكُفْرَانِ

الانباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى الزميل محمد طلال ناصر

لوفاة الغفور له بإذن الله تعالى

والده

تعهد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته

وَأَلِّهِمْ آلَهُ وَذَوِيهِ الصَّبْرَ وَالسَّلْوَانَ

إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ

العدوة: وجود البصري على رأس القطاع النفطي مكسب

قال النائب خالد العدوة أن د.محمد البصري من العناصر الوطنية المشهود لها بالكفاءة والنزاهة، ووجوده على رأس القطاع النفطي مكسب لهذا القطاع، وأضاف العدوة في تصريح صحافي: ان تسرب الغاز في مصفاة الاحمدي وسقوط ضحايا من اخواننا من العمالة الوافدة امر مؤسف ويجعلنا نعيد النظر ونشدد على كفاءة وارتفاع مستوى تاهيل تلك العمالة من قبل المقاولين المنفذين. وختم



خالد العدوة

الحويلة لاستغلال ارتفاع الأسعار في تطوير القطاع النفطي

طالب النائب د.محمد الحويلة، وزير النفط ببدء حركة الإصلاح والتطوير في قطاع النفط وضرورة استغلال ارتفاع اسعار النفط الاستغلال الأمثل، وتوجيه فائض الارتفاع إلى تطوير القطاع النفطي وإنشاء مصاف جديدة تدعم الإنتاج المحلي والخارجي، والعمل على تحديث وصيانة المصافي والمنشآت النفطية القديمة.



د.محمد الحويلة

وأكد الحويلة ان الذي حدث في مصفاة الاحمدي و وفاة اربعة آسيويين واصابة مواطنين هو نتيجة الإهمال الواضح وعدم الحرص على أعمال الصيانة، وأشار إلى ان كثرة الحوادث في القطاع ناتجة عن عدم تحديث وعمل صيانة للمصافي والمنشآت النفطية القديمة وذلك نتيجة لتهالك الانابيب والمعدات والصباريج وغيرها من المواد في هذه المصافي المتهاككة، وعدم تطبيق قوانين السلامة بالشكل الصحيح، واختيار المقاولين ذوي العمالة الرخيصة وعديمي الخبرة في التعامل مع هذه الأمانك لتنفيذ المشاريع واستخدام العمالة الرخيصة التي تدخل العمل بنفوذ المقاول وغير المؤهلة والتي تعرض حياتها وحياة الآخرين والمنشأة للخطر الأمر الذي يستدعي مراعاة كل الاجراءات الخاصة بالأمن والسلامة والصيانة وطرق اختيار العمالة وتدريبها وتأهيلها.

عباس الشعبي يتظلم من قرار الخصم من راتبه

قدم عباس الشعبي يتظلم الى أمين عام مجلس الأمة جاء نصه: يتظلم من القرار رقم (453) لسنة 2011، مقدمه لسيداتكم المحامي ثامر الجدي بصفته وكيل عن عباس محمد غلوم عبدالله، ويعمل سكرتيرا للنائب مسلم الجراب. بتاريخ 9/8/2011 صدر القرار رقم (453) لسنة 2011 عن الأمانة العامة لمجلس الأمة - الإدارة القانونية قسم التحقيقات والوزارات والقاضي بتوقيع عقوبة الخصم لمدة يومين من المكافاة الشهرية المقررة بكوننا رد نصف المكافاة الشهرية الموقوف صرفها خلال فترة الوقف. وكان ذلك القرار على اثر القرار رقم (445) لسنة 2011 والصادر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة والقاضي بإحالة موكنا الى التحقيق ووقفه عن العمل لمدة ثلاثة أشهر مع حرمانه من المكافاة المقررة له عملا بنص المادة (30) من اللائحة الداخلية للمجلس.

ولما كان هذا القرار (453) لسنة 2011 قد افتقد لسبب صدوره، ذلك ان موكنا لم يصدر عنه ما يوجب معاقبته تاديبا بالخصم حيث ان كل ما قام به هو الاعتراض على جعل الجلسة سرية شأنه في ذلك شأن غالبية الحضور وعلى ذلك يكون ذلك القرار على غير سند من قانون أو واقع ومغاليا فيه.

ولما كان القرار السابق (445) قد تم الغاؤه فهذا ما يؤكد عدم صحته ويدل عليها اضافة الى ان المتظلم قد يتظلم أيضا من القرار السالف ولم يتم الرد على ذلك المتظلم.

كما ان الشكاوى المقدمة ضد المتظلم والمدعي بها والتي بنى على أساسها القرار لم تبين ولم يوضح محتواها لاعتمادها والأخذ بها كسند ضد المتظلم.

وحيث ان القرار المتظلم منه قد جاء فاقداً لأهم أركانه معيباً بعيب عدم المشروعية إذ ان القرار الإداري هو افضاح جهة الإدارة عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القانون واللوائح بقصد أحداث اثر قانوني معين متى كان الباعث هو ابتغاء المصلحة العامة وعليه فإن موكنا يتظلم من هذا القرار لفقدانه أسباب قيامه.

ذلك ان القرار المتظلم منه (453) لسنة 2011 مجلس الأمة قد صدر فاقداً لأهم أركانه وهو ركن المشروعية المتمثل في فقد سبب قيامه والباعث على اصداره إذ الأصل هو افتراض صحة القرار الإداري الا ان هذه القرينة خاضعة لتقدير القضاء الإداري من حيث ملاءمتها.

وهذا ما استقرت عليه أحكام القضاء الإداري حتى يستقيم السلوك الإداري في اصدار القرارات يعمل القضاء الإداري برقابته تلك على التدقيق والموازنة بين مقتضيات وفاعلية العمل الإداري وكفالة حرية أفراد.

وقد أكدت المحكمة الإدارية العليا المصرية ان القرار الإداري يجب ان يقوم على سبب يبرره صدقا وحقا اي في الواقع وفي القانون وذلك كركن من أركان انعقاده ومفاد ما سلف بطلان القرار المتظلم منه لانعدام سببه.

يتقدم المتظلم بهذا التظلم خلال المواعيد القانونية طالبا:

- 1- الغاء القرار المتظلم منه فيما قرره من توقيع عقوبة الخصم يومين من المكافاة الشهرية للمتظلم وفيما تضمنته من رد نصف المكافاة الشهرية الموقوف صرفها خلال فترة الوقف ورفع ذلك الخصم مع رد كامل المكافاة الشهرية الموقوف صرفها خلال فترة الوقف.
- 2- تمكين المتظلم من تسلم صور الشكاوى المقدمة ضده وعددها أربع شكاوى، حيث سبق وتقدم بطلب ذلك للأمين العام لمجلس الأمة بتاريخ 2011/7/11.

أبورية: أراضينا سيادية لا تخضع للرشوة الطببائي يطالب سفيرنا في بغداد بنفي تهمة رشوة الكويت لمسؤولين عراقيين

هذا الأمر فعندها يمكن ان تصدق ان القضية غير صحيحة، وإلا فإن تصريح الناطق الرسمي للحكومة وزير البصري لا يبدو كونه للاستهلاك المحلي».

من جانبه، شدد النائب ضيف الله أبورية على ضرورة قيام الحكومة بواجباتها تجاه المليوننة لعدد من النواب، وقامت بنفي الرشاوى التي منحت الى بعض المسؤولين العراقيين.

وقال: للأسف الحكومة تحاول تشويه الصورة وخط الأوراق، ولذلك ستحاسب الحكومة عن كل ما أثير.

ورأى انه من الخطا على الحكومة ان تترك الشائعات تتحدث عن فساد النواب دون أن توضح الأمور، مشيراً الى أنها وضعت الـ 50 نائباً في قفص الاتهام.

وعبر عن أسفه لعدم التفاعل مع مبادرات النواب الثلاثة الرومي والوعلان والمطير فيما يتعلق بالدمم المالية وأنها لم تؤد للغرض المطلوب منها، خاصة في ظل صمت البنك المركزي وعدم تجاوبه وقيامه بواجباته القانونية.

وبين ان الطريق الوحيد لإبراء الذمة هو قيام كل نائب بكشف ذمته المالية على الملأ أمام الشارع الكويتي لقطع الطريق على الجرائم والأشال سنياريو خلط الأوراق.

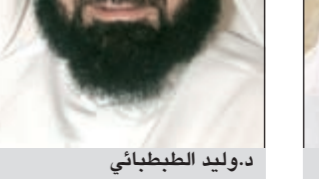
طالب النائب د.وليد الطبطبائي السفير الكويتي في بغداد بنفي ما أثاره القيادي العراقي هادي العامري بشأن اتهامه الكويت برشوة مسؤولين عراقيين من أجل تغيير مواقفهم فيما يتعلق ببناء مشروع مبارك الكبير.

وقال الطبطبائي ان سمعة الكويت باتت على المحك، وما موقفا في حال تبين ان هذه الاتهامات صحيحة؟ مؤكدا ان القضية خطيرة وينبغي التعامل معها بحرفية لا تتوقف عند الرد الحكومي فقط «فنحن أصبحنا لا نثق بردود الحكومة الكويتية».

وأضاف: للمك الآن و«الرك» على السفير علي المؤمن، فلا يعقل ان يصدر الوزير العراقي هادي العامري بياناً يؤكد الرشوة، وإعادة للمبالغ والهدايا، وسفارتنا صامتة، متداركا «اما اذا نفت سفارتنا

الكويتية».

وأضاف: للمك الآن و«الرك» على السفير علي المؤمن، فلا يعقل ان يصدر الوزير العراقي هادي العامري بياناً يؤكد الرشوة، وإعادة للمبالغ والهدايا، وسفارتنا صامتة، متداركا «اما اذا نفت سفارتنا



د.وليد الطبطبائي



د.ضيف الله البورية

النملان للساير: ماذا فعلت «الصحة» تجاه تطوير مهنة التمريض؟

والخاطئة التي يقوم بها بعض أفراد التمريض التي قد تتسبب في نقل بعض الأمراض، وقد نشرت جريدة «الكويتية» بتاريخ 9/8 ان هناك بعض حالات المرض فالمرض مثل حلقة اتصال بين المرضى وبين أفراد الفريق الصحي في المؤسسات الصحية المختلفة.

لذا يرجى موافاتي بالآتي: 1- ماذا فعلت تجاه إعادة تصنيف وتطوير وتحديث وظائف التمريض ورفع مستوى طاقم التمريض بما يتلائم مع احتياجات المرحلة القادمة علاوة على رفع الأجور للعاملين في هذه المهنة بحيث يشمل جميع الدرجات في هذه المهنة؟

2- ما الشروط الواجب توافرها فيمن يتم اختيارهم في مهنة التمريض من الخارج؟ مع افاتني باسماء المرشحين الذين تم الاستعانة بهم من الخارج مع بيان درجاتهم العلمية وهل هم من خريجي كلية التمريض؟ 3- هناك بعض الممارسات

وجه النائب سالم النملان سؤالا لوزير الصحة د.هلال الساير جاء فيه: تعتبر مهنة التمريض من أسمي المهن الإنسانية وتكاد تكون أفضلها وأهمها نظرا لما تساهم به من إنقاذ المرضى من الخطر والوالموت بإذن الله تعالى ثم بمساعدة الأطباء وتمثل إحدى أهم المهن الاستراتيجية والرئيسية في نظم الرعاية الصحية لأي بلد من البلدان سواء المتقدمة أو النامية، وتعتبر من المهن التي لا يمكن لأي اقتصاد أو نظام صحي الاستغناء عنها.

وتشير منظمة الصحة العالمية إلى ان التمريض يعد من الأنشطة الصحية الأساسية التي تسهم في الارتقاء بصحة الإنسان أو استعادة صحته في حالة المرض فالمرض مثل حلقة اتصال بين المرضى وبين أفراد الفريق الصحي في المؤسسات الصحية المختلفة.

لذا يرجى موافاتي بالآتي: 1- ماذا فعلت تجاه إعادة تصنيف وتطوير وتحديث وظائف التمريض ورفع مستوى طاقم التمريض بما يتلائم مع احتياجات المرحلة القادمة علاوة على رفع الأجور للعاملين في هذه المهنة بحيث يشمل جميع الدرجات في هذه المهنة؟ 2- ما الشروط الواجب توافرها فيمن يتم اختيارهم في مهنة التمريض من الخارج؟ مع افاتني باسماء المرشحين الذين تم الاستعانة بهم من الخارج مع بيان درجاتهم العلمية وهل هم من خريجي كلية التمريض؟ 3- هناك بعض الممارسات

وجه النائب سالم النملان سؤالا لوزير الصحة د.هلال الساير جاء فيه: تعتبر مهنة التمريض من أسمي المهن الإنسانية وتكاد تكون أفضلها وأهمها نظرا لما تساهم به من إنقاذ المرضى من الخطر والوالموت بإذن الله تعالى ثم بمساعدة الأطباء وتمثل إحدى أهم المهن الاستراتيجية والرئيسية في نظم الرعاية الصحية لأي بلد من البلدان سواء المتقدمة أو النامية، وتعتبر من المهن التي لا يمكن لأي اقتصاد أو نظام صحي الاستغناء عنها.



سالم النملان

الكويت وكوستاريكا تشدان على أهمية تعزيز العلاقات بين البلدين في شتى المجالات

هي الدولة الوحيدة في أميركا الوسطى التي لا تمتلك جيشا إذ انها سخرت ميزانية الدولة للتعليم والصحة وهما مجالان يشهدان تطوراً في بلاده كما أن الحكومة مهتمة جدا بحقوق الإنسان والمساواة بين الرجل والمرأة.

وأضاف أن رئيسة البلاد لورا شنشلا ميراندا مهتمة منذ أن تسلمت سدة الرئاسة العام الماضي بفتح العلاقات مع العالم العربي وأن الحكومة في كوستاريكا لديها فكرة جيدة عن الديموقراطية في الكويت.

وأبدى استعداد بلاده لتبادل الأصوات مع دولة الكويت في المنظمات الدولية. ومن جانبها شركت رئيسة الوفد الكويتي المسؤول كوستاريكي على المعلومات الجيدة التي قدمها للوفد وقالت أن الكويت مثل كوستاريكا بلد محب للسلام وان سياسة دولة الكويت تقوم على تعزيز العلاقات مع جميع دول العالم.

وتحدثت النائب القلاف بعد ذلك وقال ان الوفد يحمل رسالة تهم مصالح البلدين وتتناول القضايا التي تشغل بال العالمن العربي والإسلامي. واجتمع الوفد كذلك بالنائب الأول لرئيس الجمهورية

اجتمع وفد مجموعة الصداقة البرلمانية الرابعة برئاسة د.معصومة المبارك لليلة قبل الماضية مع وفد سياسي في كوستاريكا حيث شد الطرفان على أهمية تعزيز التعاون وتكثيف العلاقات بين البلدين في المجالات السياسية والاقتصادية والاستثمارية والثقافية.

والتقى الوفد الكويتي الذي ضم أيضا النواب حسين القلاف ودرولا دشتي ود.أسيل العوضي بحضور السكرتير الأول لوفد الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة مساعد الكليب، بنائب وزير خارجية كوستاريكا كارلوس روفارسي.

وأكد روفارسي على أهمية تعزيز العلاقات بين البلدين وخاصة في مجال التجارة والثقافة مؤكدا بان كوستاريكا



د.أسيل العوضي